الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني
الصادر: ـــــــــ
رئيس مجلس الإدارة - المدير العام
التاريخ: ـــــــــ
CP/918
٢٠٢٦/٤/٢٨

جانب الهيئة الوطنية للمياه

الموضوع: إحاطة بنتائج الكشف الميداني حول مصادر التلوث في نهر الليطاني ضمن نطاق زحلة – بر الياس – أبلح وضرورة التدخل العاجل لمعالجة الأعطال في منظومة الصرف الصحي في الحوض الأعلى.

تحية طيبة وبعد،

ضمن مهام المصلحة الوطنية لنهر الليطاني في مراقبة الأنهار والموارد المائية والحد من مصادر التلوث، ومع زيادة مشكلة انبعاث الروائح الكريهة من نهر الليطاني خصوصًا مع بدء ارتفاع درجات الحرارة، وبتاريخ **25 و27 نيسان 2026**، قامت الفرق الفنية التابعة للمصلحة بالكشف الدوري على مجرى نهر الليطاني في الحوض الأعلى على مسافة تمتد ل 12 كيلومترًا. وقد تبيّن بنتيجة الكشف وجود **تعديات بيئية وصحية خطيرة** تمثل في التالي:

1. وجود تدفق مباشر للصرف الصحي غير المعالج من مجرور مصدره منطقة ضهر الحمى – زحلة.
2. وجود ثلاثة مجارير في غرب بر الياس تصب مباشرة في النهر.
3. عدم قيام محطة تكرير أبلح بأي معالجة للصرف الصحي، ما يؤدي إلى تصريف غير معالج إلى النهر وإلى الوسط البيئي.
4. وجود مزرعة أبقار في أبلح عائدة للمدعو حنا دعيبس، تقوم برمي الروث والسوائل الملوّثة مباشرة في مجرى نهر الليطاني.

يشكّل إلقاء مياه الصرف الصحي ومخلفات مزارع الأبقار في المجاري المائية خطراً كبيراً على البيئة والصحة العامة، إذ يؤدي إلى تلويث المياه بالمواد العضوية والمغذيات والجراثيم كالإشريكية القولونية والسالمونيلا، إضافة إلى بقايا المضادات الحيوية والهرمونات.هذا التلوث يسبب تدهور نوعية المياه، انخفاض الأوكسجين، وتهديد الحياة المائية، كما قد يصل إلى المياه الجوفية ويتسبب بأمراض خطرة لدى الإنسان، خصوصاً لدى الأطفال.وتزداد الخطورة مع وجود بكتيريا مقاومة للمضادات الحيوية وعناصر ضارة قد تنقل عشرات الأمراض عبر المياه.

بناية غناجة وسرسق، بشارة الخوري، بيروت لبنان، ص.ب: ١١-٣٧٣٢ بيروت - لبنان.

كما أن الأفعال والمخالفات المبيّنة أعلاه تُشكّل تعديات خطيرة على البيئة والصحة العامة والموارد المائية، وهي تُعدّ مخالفات صريحة لأحكام:

- القانون رقم 192 تاريخ 2020/10/16 (قانون المياه)،
- القانون رقم 2002/444 (قانون حماية البيئة)،
- القانون رقم 64 تاريخ 1988/8/12 (حماية البيئة من التلوث الناجم عن النفايات الخطرة)،

أي أن هذه الأفعال تشكّل **مخالفات صريحة** لقوانين البيئة والمياه، وتتضمّن أخطاراً جسيمة على الصحة العامة، كما تندرج هذه التعديات ضمن فئة الاعتداء على الأملاك العمومية المحدّدة في القرار رقم 144/س الصادر سنة 1925. وهي تُشكّل جرائم يعاقب عليها قانون العقوبات اللبناني، لا سيما أحكام المادة 748 من قانون العقوبات اللبناني التي نصّت على معاقبة كل من يُقدم على تلويث المياه أو إفسادها بما يضر بالصحة العامة أو بالبيئة.

وحيث إن إدارة شبكات الصرف الصحي والمجارير والمحطات تقع ضمن اختصاص البلديات واتحادات البلديات الى جانب مؤسسات المياه، وحيث إن المصلحة الوطنية لنهر الليطاني لا تمتلك صلاحية إنشاء أو تشغيل أو استبدال هذه البنى،

وحيث إن هذه الأفعال كما أوضحنا تؤدي إلى تلويث مجرى مائي عام وتلحق ضرراً بيئياً وصحياً جسيماً، وتُعرّض سلامة الموارد الطبيعية لخطر جسيم، فإن الأفعال هذه تستوجب الملاحقة واتخاذ الإجراءات اللازمة بحق المخالفين والملوثين،

لـــــذلـــــك

نأمل من الهيئة الوطنية للمياه التفضل باتخاذ القرار المناسب لتكليف الوزارات والإدارات العامة والجهات المعنية، كلٌّ ضمن اختصاصه وصلاحياته، باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لوضع حدّ لحالة التلوث القائمة، وذلك وفق ما يلي:

1. تكليف وزارة الطاقة والمياه والمؤسسات العامة المعنية بإجراء كشف فني عاجل على محطة تكرير أبلح، واتخاذ التدابير الفورية لإعادة تشغيلها ضمن أسرع مهلة ممكنة، وفق الأصول الفنية والبيئية المعتمدة.

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

2. تكليف الجهات المختصة إعداد وتنفيذ خطة طارئة متكاملة لتجميع وربط شبكات الصرف الصحي في مناطق أبلح وبر الياس وزحلة بمحطات التكرير العاملة، بما يضمن الحد من التصريف العشوائي ومعالجة المياه المبتذلة بصورة سليمة.

3. تكليف وزارة البيئة ووزارة الزراعة والجهات الرقابية المختصة متابعة المخالفات المرتبطة بالمخلفات الحيوانية وسائر مصادر التلوث، وتحديد المسؤوليات القانونية للجهات المسببة، واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية اللازمة بحقها.

4. تكليف وزارة الداخلية والبلديات، بالتنسيق مع البلديات واتحاداتها، اتخاذ التدابير اللازمة لوقف التصريفات غير القانونية، وتفعيل دور الشرطة البلدية وأجهزة الرقابة في القمع الفوري للمخالفات.

5. تكليف الجهات المعنية إعداد آلية تنسيق مشتركة وخطة متابعة دورية، تتضمن تحديد المسؤوليات، والمهل الزمنية، ومؤشرات قياس الأداء، بما يضمن إنهاء مصادر التلوث واستدامة الحلول المعتمدة.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

رئيس مجلس الإدارة / المدير العام

للمصلحة الوطنية لنهر الليطاني

د.سامي علوية

الجمهورية اللبنانية
المصلحة الوطنية لنهر الليطاني

تقرير الكشف على التعديات في الحوض الاعلى لنهر الليطاني

تاريخ الكشف: 2026/04/25 و2026/04/27.

المنطقة: نهر الليطاني – الحوض الأعلى.

أظهر الكشف الميداني الذي نفّذته الفرق الفنية بتاريخي 25 و27 نيسان 2026 ضمن نطاق زحلة – بر الياس – أبلح وجود عدة مصادر واضحة للتلوث في مجرى نهر الليطاني، تم توثيقها بالصور المرفقة، وتشمل:

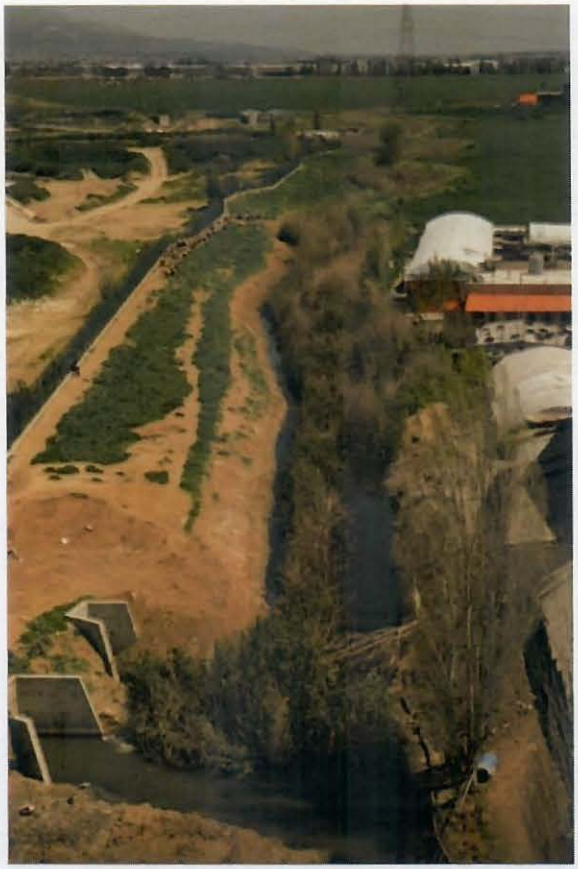

1. **تدفق مباشر للصرف الصحي غير المعالج من منطقة ضهر الحمى – زحلة**، حيث لوحظت كميات من المياه الملوّثة تصب مباشرة في النهر.
2. **وجود ثلاثة مجارير في الجهة الغربية من بلدة بر الياس** تصرف مياه الصرف الصحي غير المعالجة مباشرة في المجرى.
3. **توقف محطة تكرير أبلح عن العمل بشكل كامل**، ما يؤدي إلى تصريف المياه الملوّثة من دون أي معالجة.
4. **قيام مزرعة أبقار في أبلح عائدة للمدعو حنا دعيبس برمي الروث والسوائل الناتجة عن المزرعة مباشرة في النهر**، ما يشكل مصدراً إضافياً للتلوث العضوي.

وتظهر الصور الإضافية المرفقة هذه التعديات بوضوح، بما يشمل مواقع التصريف وطبيعة المياه الملوّثة ما يؤكد وجود مصادر تلوث متكررة ومستمرة تستدعي اتخاذ الإجراءات المناسبة لمعالجتها.